بيان صحفي

بالتعاون مع وزارة شؤون القدس–

ماس يطلق مشروع بحثي جديد حول السياسات والآليات الكفيلة بتفعيل عنقود القدس التنموي

رام الله، الأربعاء، 21 نيسان 2021: عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بالتعاون مع وزارة شؤون القدس اللقاء الأول من سلسلة لقاءات عنقود العاصمة التنموي بعنوان "*المتطلبات والخطوات المؤسسية لإنجاح خطة العنقود في القدس، بحسب الممارسات الدولية المثلى*" بمشاركة وزير شؤون القدس السيد فادي الهدمي وذوي الاختصاص والخبرة من المؤسسات المقدسية سواء على الصعيد الحكومي او الصعيد الخاص والأهلي. وقد تم عقد اللقاء وجاهيا في مقر المعهد واتاحة فرصة المشاركة عبر الزووم مع مراعاة اجراءات السلامة بحسب تعليمات وزارة الصحة الفلسطينية. يأتي اللقاء لإطلاق الفعاليات البحثية والحوارية لمشروع بحثي يقوم المعهد بتنفيذه بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

افتتح الجلسة مدير عام المعهد السيد رجا الخالدي، بالترحيب بالمشاركين في اللقاء، وتطرق الى الأبحاث التي سينفذها المعهد هذا العام لصالح الوزارات المختلفة والممولة من الصندوق العربي، والتي من ضمنها عنقود القدس التنموي. ونوه الى أهمية تناول المواضيع المتعلقة بالقدس ضمن إطار بحثي جديد، وبهذا الخصوص أشار إلى ضرورة البناء على الدراسات والخطط السابقة، وإلى أهمية اسناد الجهود التخطيطية في القدس للسلطة الفلسطينية، مؤكداً أن خصوصية القدس تحتم العمل من خلال مؤسسات مدنية، بدعم وتوجيه من مؤسسات الحكومة بحسب مجال اختصاصها. وبين الخالدي أن خطة عنقود القدس التنموي تعتبر وثيقة أساسية للانطلاق بالاستثمارات وبرامج السياسات بالقدس خلال السنوات الثلاثة القادمة، وأشار إلى فائدة العمل على تفعيل الخطة ضمن أطر العناقيد، وهذا بدوره يتطلب دراسة كل محور على حدة. بعدها، وضح أن خطة عمل المشروع البحثي تتضمن ست لقاءات تشاورية قطاعية تهدف لتحريك الحوار والمقترحات والتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة، بدءا بالاستفادة من التجارب الدولية في مجال العمل بالعناقيد.

بدأ معالي وزير شؤون القدس السيد فادي الهدمي كلمته مشددا على أهمية مشاركة الحضور في إثراء النقاش وإضافته النوعية للموضوع، بعدها تطرق إلى صعوبات العمل الفلسطيني في القدس في ظل التضييقات والإجراءات الإسرائيلية، وأشار الى السياسات الإسرائيلية المطبقة على الأرض لمحاربة كل ما هو مقدسي، وأشار أنه في الآونة الأخيرة تسارعت وتيرة هذه الإجراءات، ووضح الدور الهام والبارز لوزارة شؤون القدس في التصدي للسياسات الإسرائيلي ودعم صمود المقدسيين. ثم استعرض الخطوط العريضة لخطة عنقود العاصمة التنموي وأهميته، وأشار إلى أن خطة عنقود القدس تضع برامج حيز التنفيذ، ونوه إلى ضرورة وجود المتابعة والتقييم لتنفيذ الجهود على الأرض خلافا لما تم العمل عليه في الخطط السابقة، وذلك من أجل مراكمة الإنجاز

على الأرض وتحقيق الأهداف المرجوة من الخطة. ووضح معالي الوزير أن خطة القدس التنموي هي ثمرة سلسلة من الاجتماعات واللقاءات البؤرية مع أصحاب العلاقة.

وفي تقديمه للورقة الخلفية حول الموضوع، بدأ الخبير بيتر ويلسون بالتعريف بخطة عنقود القدس التنموي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة لجميع القطاعات في محافظة القدس (الإسكان، التعليم، الصحة، السياحة، المرأة والشباب). من ثم تطرق إلى تعريف العناقيد، ووضح أن خطة عنقود القدس لا يمكن اعتبارها عنقودا بل يمكن اعتبارها خطة دعم للعنقود، بعدها قام الخبير باستعراض وتقييم هيكلية القطاعات التي تغطيها خطة عنقود العاصمة التنموي، وأوجه الالتقاء والترابط بينها ومحتوى برامجها من زاوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى العناقيد. بعدها حدد الإجراءات المطلوبة لتطوير خطة عنقود العاصمة التنموي على المستويين الوطني (السلطة الوطنية الفلسطينية) والمحلي (القدس الشرقية). وقام بتوضيح المبادئ التوجيهية بشأن الإدارة المؤسسية لعنقود العاصمة التنموي بما يمكّنه من تحقيق النتائج المرجوة.

كذلك دار حوار مفتوح، شارك فيه عدد من المشاركين، بينهم الساده مازن سنقرط، د. صفاء ناصرالدين، د. حسين الأعرج، السيد مهند جاعوني، د. عبد الفتاح أبو شكر، د. محمود الجعفري، واتحاد الجمعيات الخيرية والسيد فؤاد حلاق، تطرقت ملاحظاتهم الى صعوبات العمل الاقتصادي في القدس وضرورة توفر رؤية وطنية وعملية للتعامل مع سلطات الاحتلال، وأهمية عدم تكرار التجارب التخطيطية السابقة التي لم تتم متابعتها كما يجب، وكذلك ضرورة اعتماد آليات تنفيذية ذكية تسهل الاستثمار والتعاون الأهلي، والبناء على جهود وانجازات المؤسسات المحلية القائمة إذا كان العمل الاقتصادي والاجتماعي في القدس سيتطور باتجاه تشكيل عناقيد فعالة ومستدامة في القطاعات الخمسة المستهدفة.